الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٨
المعقودة يوم الجمعة
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد هامبورغر (هولندا)

ثم: السيد رامول (الجزائر)
(نائب الرئيس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.8
10 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

96-81473

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد أحمد (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه في هذا الوقت الذي يعتبر فيه الأمن الاقتصادي ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية، بات من الضروري على المجتمع العالمي أن يستنبط استراتيجية مناسبة، ترتكز على التعاون والتضامن في العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة لكل منطقة والأولويات الوطنية والإقليمية وخصائص كل دولة على حدة. ويجب على اللجنة باعتبارها إحدى آليات التعاون الدولي من أجل التنمية، أن تركز على وضع الوسائل الواضحة والأكثر فعالية في معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

٢ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من زوال كثير من الحواجز السياسية والإيديولوجية التي كانت تعوق إقامة اقتصاد عالمي يرتكز على المساواة بين الدول، وعلى السوق الحرة، إلا أن البلدان النامية ما برحت تواجه مشاكل كبيرة مثل الفقر والأمية والعنف والجريمة والمخدرات. وهذه تقتضي المعالجة على الصعيد الدولي من خلال وضع سياسات ترمي، في جملة أمور، إلى التخفيف من عبء الديون وخدماتها، وزيادة حجم المساعدة الإنمائية، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتمكين البلدان النامية من تصدير سلعها إلى البلدان الصناعية دون قيود من قبيل التدابير الحمائية.

٣ - واستطرد قائلا إن من المرجح أن يزداد كثير من المشاكل الحالية تفاقما نظرا لأن من المتوقع تضاعف سكان العالم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. ولهذا السبب يتعين على الفور تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها المؤتمرات المختلفة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية.

٤ - ومضى قائلا إن التعاون أمر جوهري إذا أراد المجتمع الدولي أن ينشئ نظاما عادلا للتجارة تتنافس فيه الدول على قدم المساواة في أسواق مفتوحة، ولا يؤدي إلى تهميش البلدان النامية. وأشار إلى أنه لكي يصبح بلده جزءا من هذه العملية، فقد شارك في إنشاء منظمة التجارة العالمية. وقام بلده في الإطار ذاته، بتشجيع أهداف التعاون الدولي من خلال تقديم المعونة الإنمائية لكثير من البلدان النامية بغية تمكينها من تنفيذ المشاريع الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - وأردف قائلا إن بلده يؤمن بالتعاون والتكامل الإقليمي كخطوة أساسية نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي متكامل، وقد اضطلع بدور قيادي في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والدولية. كما أكد أهمية الجهود الجماعية من أجل إصلاح قطاعات الاقتصاد والاستثمار والتنمية. على أن ذلك لا يمكن تحقيقه في ظل الممارسات الاستبدادية الإسرائيلية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وبالنسبة للسكان العرب في الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين.

٦ - وقال إنه قد آن الأوان لكي يُلزم المجتمع الدولي إسرائيل بالكف عن مخططاتها التوسعية والوفاء بالتزاماتها وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ولاتفاقات السلام التي أبرمتها، وبذا تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلام والأمن حقيقة واقعة في شتى أنحاء المنطقة.

٧ - واختتم كلمته قائلا لقد بات تطوير وإصلاح منظومة الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الرئيسي لتعزيز التعاون في مجالي الاقتصاد والتنمية، من الاهتمامات الرئيسية، وقد عقدت الدول الأعضاء مؤخرا مناقشات مفصلة بشأن طرق زيادة كفاءتها وتعزيز دورها في معالجة المشاكل الراهنة ومواجهة التحديات المقبلة.

٨ - السيد أُواني (مالي): قال إن الأداء الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩٦ كان إيجابيا بصفة عامة، إلا أن كثيرا من البلدان ما زال يواجه، برغم ذلك، ظروفا اقتصادية صعبة، ونموا سلبيا، وتدهورا في الموارد الإنمائية، وديونا خارجية متزايدة. وبالرغم من التوصيات المقدمة في المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي جعل التخفيف من وطأة الفقر شاغلا رئيسيا للحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية، ما برح يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

٩ - وأضاف قائلا إن العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي سيساعدان على تعزيز التعاون والتضامن الدوليين من أجل حل الشواغل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. ففي عالم يزداد ترابطا، ينبغي إتاحة وصول منتجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو دون العوائق، المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ومن هذا المنطلق، كانت منظمة التجارة العالمية والدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة لاستعراض وتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين محفلين مناسبين للنظر في شواغل البلدان النامية في مجال التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك ينبغي استعراض أحكام اتفاقات جولة أوروغواي التي لم تكن مواتية لاقتصادات البلدان النامية. وينبغي للمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن ينظر في المشاكل المحددة التي تعاني منها البلدان النامية في سياق عولمة التجارة.

١٠ - واستطرد قائلا إن وفده يثني على الجهود التي بذلها الدائنون لإلغاء أو تخفيف وطأة الديون الخارجية للبلدان المدينة، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتنبغي مواصلة هذه الجهود بغرض التوصل إلى حل عادل ودائم لتلك المشكلة. كما يتعين أيضا اتخاذ تدابير للتخفيف من وطأة الديون المقدمة من أطراف متعددة، وهي المكون الرئيسي لديون أقل البلدان نموا.

١١ - ومضى قائلا إنه، فيما يتعلق بمسألة المساعدة الانمائية الرسمية، انخفضت تلك المساعدة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بنسبة ٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بمستواها عام ١٩٩٤، ومن الضروري عكس مسار ذلك الاتجاه. فينبغي للدول المتقدمة النمو أن تجاهد لتحقيق هدف الإسهام بنسبة ٠,٧ في

المائة من ناتجها القومي الإجمالي في المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٠، فضلا عن تحقيق هدف الإسهام بنسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا.

١٢ - وأردف قائلا إن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، خلص إلى أنه بالرغم مما بذلته البلدان الافريقية من جهود كبيرة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ظل مستوى الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي أدنى مما يلزم للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها بالنسبة لافريقيا. ولذا يحث وفد بلده شركاءه في التنمية على تقديم دعم كبير الى البلدان الافريقية، يمكّنها من التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها.

١٣ - واستمر قائلا إن الأمم المتحدة تستطيع، بل وينبغي لها، أن تحسن أداءها في مجال التنمية، إلا أنها لكي تقوم بتعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتنمية تحتاج إلى دعم من جميع الدول الأعضاء. فقد أثارت الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة الشكوك بشأن قدرتها على مواجهة تحديات التنمية. وينبغي أن تكون قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها في مجالي التنمية والتعاون الدولي شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي نظرا لما لها من أثر مباشر على مستقبل ذلك المجتمع.

١٤ - السيد إيبومي (غابون): قال إنه وفقا لعدد من التقارير كان النمو الاقتصادي في البلدان النامية عام ١٩٩٦، أعلى ممـــا كان متوقعا. وحتى أفريقيا سجلت في عام ١٩٩٥ نموا قدره ٣ في المائة مقارنة بـ ٠,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤. ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن البلدان النامية الثمانية التي سجلت نموا كبيرا كانت هي البلدان التي تلقت في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ ثلثي جميع التدفقات الرأسمالية الخاصة. أما معظم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا، فلم تجتذب إلا تدفقات ضئيلة من الموارد، بالرغم من الفرص التي هيأها تخفيض فرنك الاتحاد المالي الافريقي وتحرير التجارة. وعلاوة على ذلك، كان الاتجاه المواتي الواضح في البلدان النامية مرجعه الأثر المشترك للنمو المستقر في البلدان المتقدمة النمو وانخفاض التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية على الصعيد العالمي.

١٥ - وأضاف قائلا إن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة والفوارق المستمرة بين البلدان النامية مصادر لقلق كبير. وقد أصبح هذا القلق أشد إلحاحا في ضوء عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة، وذلك لأن عدم استقرار أسعار السلع، فضلا عن الممارسات التجارية التقييدية، قد حال بين كثير من البلدان النامية وبين المشاركة بالكامل في التجارة الدولية، وباتت تواجه خطر تهميشها.

١٦ - ومضى قائلا إنه لضمان عدم استبعاد غالبية البلدان النامية من الاقتصاد العالمي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على توفير الدعم المالي والمساعدة التقنية بصورة مطردة بغرض تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي. فقد أصبح التعاون بين بلدان الجنوب وسيلة مهمة للتنمية، ويتعين على البلدان الافريقية التي تملك القدرة البشرية والمالية وتتمتع بهياكل إدارية وقانونية أفضل تطورا أن تعمل كمراكز تنسيق لتبسيط ذلك الشكل من أشكال التعاون في أفريقيا.

١٧ - ومضى قائلا إن النمو الإيجابي في الاقتصادات الافريقية يرجع جزئيا للإصلاحات الجريئة، إلا أن المجتمع الدولي لم يقدم إلا القليل من الدعم في هذا الصدد. وقد هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت من الناحية العملية المصدر الوحيد للتمويل الخارجي، كما كانت عنصرا رئيسيا في ميزانيات بعض الدول، ولا سيما الدول الافريقية، الى أدنى مستوى لها. وعلاوة على ذلك، تعرضت البلدان للتهميش أكثر من أي وقت مضى نظرا لإعسارها وصعوبة وصولها إلى الأسواق المالية الدولية. ويتعين على الجهات المانحة، ولا سيما المؤسسات المتعددة الأطراف، والمستثمرين، أن يكونوا أكثر حساسية إزاء التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان النامية، وينبغي لهم الوفاء بالتزامهم بالإسهام بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لبلدانهم في المساعدة الانمائية الرسمية.

١٨ - ومضى قائلا إن وفد بلده يرحب بالدعم القوي الذي تقدمه مجموعة السبعة للمبادرة التي يشترك فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي حددت إطارا للعمل من أجل حل مشكلة الديون. وأشار الى أن وفد بلده، وإن كان يشجع الدائنين والمدينين على التوصل إلى حل مرض لأزمة الدين المستمرة، فإنه يرفض محاولة تقسيم البلدان النامية إلى فئات مختلفة، نظرا لأن ذلك يجعل بعض البلدان غير مؤهلة لكثير من أشكال المساعدة الإنمائية.

١٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن تنسق جهودها لضمان النجاح في تنفيذ برامج وخطط العمل مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. كما ينبغي أن تقوم علاقات أوثق بين هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الوكالات الإنمائية. وسيساعد تحسين التنسيق على تجنب الازدواجية والتداخل. ونظرا لأن متابعة البرنامج ترتبط أيضا بالموارد المتاحة فمن المهم تعزيز الإرادة السياسية من أجل زيادة مستوى الموارد المالية للمنظمة. وفي هذا الصدد، وفرت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا إطارا مناسبا لتعبئة المجتمع الدولي.

٢٠ - واستمر قائلا إن الجمعية العامة ستجري في عام ١٩٩٧ استعراضا شاملا لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الصدد يشير وفد بلده إلى أنه لم يتم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وبدون موارد مالية إضافية سيستمر تدهور البيئة بسرعة وربما بلا رجعة. وأشار الى وجوب احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها وتعزيز تضامنها من أجل تهيئة عالم أفضل للأجيال المقبلة.

٢١ - السيد إنغ (سنغافورة): قال إنه ينبغي عدم الافتراض بأن الأمم المتحدة ستضطلع بالضرورة بدور في الاقتصاد العالمي الجديد ما لم يتصدى الجميع بصورة جادة للآثار المترتبة على هذا التطور الذي لا رجعة فيه. وأضاف قائلا إنه في الوقت الذي تنفتح فيه البلدان ذات الاقتصادات الاشتراكية التي كانت مغلقة فيما مضى، وأصبح فيه عدد من البلدان النامية - ولا سيما في آسيا - جزءا من الاقتصاد الدولي، وتتمتع بنمو سريع، آثرت بعض الأصوات في أوروبا وأمريكا الشمالية أن تلقي باللوم فيما يتعلق

بمشاكلها، على البلدان النامية، ولا سيما على الصادرات الآسيوية، وتحويل رأس المال المحلي إلى البلدان النامية.

٢٢ - ومضى قائلا إنه يُدعى عادة بأن الواردات الرخيصة من البلدان ذات الاقتصادات النامية والأجور المنخفضة المقترنة بالنمو المرتفع، في آسيا وغيرها أدت إلى البطالة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويعزو البعض ما تتمتع به صادرات البلدان النامية من قدرة على المنافسة إلى استغلال العمال أو الممارسات البيئية التي لا يمكن التهاون بشأنها في الغرب. وهذه الحجج ساذجة وغير صائبة. فالبطالة في أوروبا وأمريكا الشمالية ناجمة بالدرجة الأولى عن تغيرات تكنولوجية التي لا رجعة فيها في هياكل الانتاج وأسواق العمل، والتي سببت انخفاض الطلب على العمال الأوروبيين والأمريكيين ذوي المهارة الأقل في مجموعة واسعة من الصناعات. والواقع أن صادرات البلدان النامية في آسيا تشكل ما يقل عن ٤ في المائة من مجموع استهلاك السلع المصنوعة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجلي أن أثر الصادرات الآسيوية على اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد بولغ فيه الى حد الإفراط.

٢٣ - ومضى يقول إن تحويل رأس المال من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية قد بولغ فيه أيضا. فعلى سبيل المثال، اتجه أكثر من ٥٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي للولايات المتحدة عام ١٩٩٥ إلى أوروبا، وأقل من ١٨ في المائة إلى آسيا. وكانت الولايات المتحدة، علاوة على ذلك، أكبر متلق للاستثمار المباشر الأجنبي.

٢٤ - وأردف قائلا إن حل مشاكل الاقتصادات الناضجة في أوروبا وأمريكا الشمالية يتمثل في رفع كفاءة اليد العاملة غير الماهرة فيها لكي تتواءم مع التغييرات التكنولوجية التي لا مندوحة عنها. وإن عدم القيام بذلك يرجع الى عدم مرونة مجتمعات تلك البلدان من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية أكثر منه الى التجارة الدولية.

٢٥ - واستمر قائلا إن منظومة الأمم المتحدة ستصبح هامشية إذا سمحت بنفسها بأن تصبح أداة للحمائية المقنعة لبعض البلدان المتقدمة النمو التي لا ترغب أو لا تستطيع أن تتواءم مع الاقتصاد العالمي الجديد. ومن المهم ألا يغرب عن البال أنه لا يمكن النظر الى ظروف العمل وحقوق العمال وحقوق الإنسان ومستويات الأجور وحماية البيئة بمعزل عن المستويات العامة للمعيشة في البلدان النامية. والسبيل الى طريقة معالجة تلك المشاكل إنما هو في تقديم المساعدة الى البلدان النامية لكي تنمو. ومن الطبيعي أنه مع ارتفاع الدخول ستتحسن ظروف العمل والأجور وحماية البيئة. أما استخدام الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل فرض المعايير الغربية في مجال العمل والبيئة، وغير ذلك من المعايير باسم مثاليات عالمية مزعومة، فلن يؤدي إلا إلى الحط من الأمم المتحدة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة أثارت القلق. فإن ما تحتاج اليه أقل البلدان نموا بصورة عاجلة، هو المساعدة العملية من أجل بناء المؤسسات ووضع السياسيات التي تمكنها من أن

تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن هذه البلدان لا تحتاج إلى مواعظ بشأن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، أو إلى مناقشات لاهوتية عن التنمية المستدامة. ولسوء الحظ، فإن تلك السفسطة الفكرية صبغت كثيرا من المناقشات الأخيرة بشأن برنامج التنمية. ويجب أن تعثر الأمم المتحدة على طريقة لمساعدة أقل البلدان نموا دون أن تتدخل باندفاع كبير في شؤونها الداخلية أو تفرض أي ايدولوجية سياسية عليها.

٢٧ - وقال إن وفد بلده يرحب بالعروض المقدمة من اليابان وكوريا لتقديم مساعدة محددة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وذكر أن سنغافورة دأبت طوال عدد من السنين على تقديم المساعدة التقنية لأغراض تنمية الموارد، إلى كثير من البلدان النامية في إطار برنامج سنغافورة للتعاون. ووضعت سنغافورة، في إطار هذا البرنامج، برامج لتدريب بلدان ثالثة، لغرض توفير التدريب للبلدان النامية بالاشتراك مع اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية واستراليا وكندا والنرويج، فضلا عن أمانة الكمنولث، ومصرف آسيا للتنمية، والبنك الدولي. وتعمل سنغافورة أيضا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية.

٢٨ - وأكد، فيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي بالكامل ضروري من أجل المحافظة على مصداقية كل من منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشار إلى أن البلدان النامية لها مصلحة قوية في استعراض تنفيذ جولة أوروغواي، لأن البلدان المتقدمة النمو لم تف، على نحو مرض، بتحقيق وصول البلدان النامية إلى عدد من مجالات السوق ذات الأهمية الحاسمة لهذه البلدان. وتواجه البلدان النامية مصاعب حقيقية فيما تتعلق بالتنفيذ، كما تحتاج إلى المساعدة التقنية. ولا تزال هناك أيضا مفاوضات معلقة عديدة في مجالات مختلفة ذات أهمية بالنسبة لها كذلك.

٢٩ - وأشار إلى أنه إذا ما أريد لزخم تحرير التجارة الذي بدأته جولة اوروغواي، أن يستمر فلا يمكن للمؤتمر الوزاري أن يتجاهل برنامج العمل المقبل لمنظمة التجارة العالمية. ومع أن البرنامج الذي يشكل جزءا من اتفاقات جولة اوروغواي يمثل الإطار الرئيسي لبرنامج العمل المقبل، فقد قدمت اقتراحات لإدراج "مواضيع جديدة" في برنامج عمل التجارة. وتشمل تلك المواضيع الاستثمار، وسياسة المنافسة، ومعايير العمل، والفساد. ويتعين على المؤتمر الوزاري أن يقرر ما يجب عمله بشأن تلك المواضيع.

٣٠ - وقال إن سنغافورة تحترم وتفهم شواغل البلدان النامية الأخرى وأهمية مراعاة المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. وتعرب سنغافورة، باعتبارها البلد المضيف وعضوا في مجموعة السبعة والسبعين، عن أملها في أن يحقق المؤتمر الوزاري نتيجة متوازنة فعلا. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت سنغافورة ثلاثة معايير لإدراج المواضيع الجديدة وهي: (١) يجب أن يكون الموضوع متصلا بالتجارة؛ و (٢) يجب أن يكون الموضوع ناضجا بصورة كافية لتتناوله منظمة التجارة العالمية؛ و (٣) يجب أن تكون منظمة التجارة العالمية المحفل المناسب لمناقشة الموضوع.

٣١ - السيد فيلشيز (نيكاراغوا): قال إن وفده يؤيد اتخاذ إجراء لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، مثل مؤتمر للتجارة والاستثمار والتمويل المقرر عقده في كوستاريكا في عام ١٩٩٧.

٣٢ - وأضاف أنه يجب أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية العليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن وفده يأمل أن يؤدي العمل في مجال "خطة للتنمية"، بمشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الإقليمية إلى تحقيق تقدم في بلوغ هذا الهدف. ولا بد أن يوضع في الاعتبار، في سياق إعادة تشكيل وتنشيط منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، أن التخفيضات غير التمييزية في البرامج الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن تقوض على نحو خطير التقدم الذي أحرزته البلدان النامية. وأحد الأهداف الرئيسية لعملية إعادة التشكيل هو تحسين نوعية حياة الأفراد، لا سيما المهمشين منهم.

٣٣ - واستطرد قائلا إنه في حين تتحمل البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الخاصة، فإن التنمية مسؤولية مشتركة، ويؤمل احترام الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى الالتزامات المتعهد بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وتخفيض المعونة الإنمائية له تأثير سلبي على التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنمية والسلام والديمقراطية والحكم. وقال إن وفده يتطلع إلى التقييمات التي ستجرى في الدورة الاستثنائية لجمعية العامة لغرض القيام باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما يتطلع إلى التقارير التي ستقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والسكان والإسكان ودور المرأة في مجال التنمية.

٣٤ - وأعرب عن امتنان حكومته للمجتمع الدولي لما قدمه من مساعدة لتوطيد الديمقراطية في بلده، وهي بالضرورة مساعدة مرتبطة بتوطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن التعاون الدولي المطرد أمر أساسي لضمان جعل الانتقال إلى السلام والديمقراطية انتقالا لا رجعة فيه. وأضاف قائلا إن البلدان التي دمرتها الحرب والنزاعات تحتاج إلى برامج إنمائية اقتصادية تتيح للمحاربين القدامى واللاجئين والمشردين ولجميع من اشتركوا في النزاعات فرصا للاندماج في المجتمع المدني.

٣٥ - واختتم حديثه قائلا إن عولمة الاقتصاد العالمي تتطلب تقاسم المسؤوليات وتستلزم وجود ممارسات تجارية عادلة واضحة، وإن وفده يرحب بالمبادرة الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز ونادي باريس لتخفيض وطأة عبء الديون القاسية التي تعاني منها البلدان ذات المديونية الكبيرة.

٣٦ - السيد بياو (بنن): أكد أنه يجب أن يكون اتباع نهج متكامل للقضاء على الفقر أساسا لجميع الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٧ - وأضاف قائلا إن أحد عواقب العولمة وتحرير الاقتصاد العالمي هو تهميش اقتصادات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، ومن بينها بلده. ولذلك فإنه ينبغي ألا تركز تحليلات الاقتصاد الكلي على

دور القطاعين العام والخاص وحدهما بل أيضا على مساهمة القطاع غير الرسمي في تنمية البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، لا سيما البلدان الأفريقية. ووجود قطاع غير رسمي مميز وقوي وديناميي - لا تستوعبه هياكل الاقتصاد الحديث - من شأنه أن يسهل إلى حد كبير الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للقضاء على الفقر وتعزيز العمالة المنتجة وتوطيد التكامل الاجتماعي. وقال إنه متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اعتمدت حكومته تدابير تتيح للعمال في القطاع غير الرسمي فرصا للحصول على ائتمانات وموارد أخرى.

٣٨ - واستطرد قائلا إن وفده يأمل في أن يعتمد مؤتمر الأغذية العالمي تدابير لتعزيز الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. والميكنة وحدها ليست حلا مثاليا، وينبغي إيجاد وسائل جديدة للإنتاج تتلاءم مع احتياجات البلدان المعنية بهدف مكافحة التصحر وتمهيد السبيل لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

٣٩ - وقال إنه يجب أن تركز الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة على بضعة فصول فقط من الفصول الأربعين التي يتألف منها برنامج عمل القرن ٢١. وينبغي أن تضمن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن التقارير التي طلبها قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ تغطي حالات النجاح والإخفاق في تنفيذ برنامج العمل بأكمله. وتتمثل مهمة الجمعية العامة، بعد استكمال استعراضها العام، في تحديد الفصول التي ينبغي أن تعطى الأولوية في كل سنة من السنوات الخمس التي تؤدي إلى الاستعراض النهائي لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠٠٢. ونظرا للمهام التي تواجه الدورة الاستثنائية فإنه ينبغي أن تمدد فترة انعقادها إلى ١٠ أيام عمل؛ فالفوائد المترتبة على ذلك ستفوق التكاليف الإضافية التي سيتم تكبدها.

٤٠ - وفي الختام، أكد أهمية الالتزام السياسي الحقيقي على جميع المستويات، والتحليل الموضوعي، واتخاذ القرارات، والتنفيذ الفعال للأولويات المتفق عليها على نحو مشترك، والالتزام الثابت بمبدأ المسؤولية المتقاسمة مع احترام الخلافات، والوفاء بالالتزامات الأخلاقية لمساعدة أكثر أعضاء المجتمع فقرا.

٤١ - السيد مانور (اسرائيل): قال إن الجوع وسوء التغذية والفقر والحرمان الاقتصادي تشكل تهديدات محتملة لأمن الأمم والمناطق والمجتمع العالمي. وبالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على بعض الحلول والممارسات عواقب ضارة ولا رجعة فيها بالنسبة للبيئة. وأضاف قائلا إن حكومته تتطلع إلى المداولات البناءة والنتائج الملموسة في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في معالجتها لهذه القضايا.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة هو تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وخطة التنمية توفر الإطار السليم للمناقشات المقبلة بشأن القضايا ذات الصلة بالاقتصاد والبيئة والعدالة والديمقراطية والسلام. وذكر أن الموارد المالية الإضافية وحدها لن تحقق التنمية الحقيقية، إذ يجب أن تعتمد البلدان على توفر الموارد البشرية وتنمية المهارات والتدريب ونقل التكنولوجيا؛ ويجب

أيضا أن يشارك في ذلك القطاع الخاص المحلي ومجتمع الأعمال الدولي لأن النمو الاقتصادي هو شرط مسبق للتنمية المستدامة.

٤٣ - وقال إن المساعدة الإنمائية لن تحقق تحسنا على المدى الطويل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلدان النامية إلا إذا كانت المشاريع الإنمائية، مستدامة حقا في جميع المراحل، بالإضافة إلى كونها صالحة للبقاء ماليا واقتصاديا. ويجب أن تلتزم الحكومات المركزية والمحلية، والمشاريع العامة والخاصة، بالتنمية المستدامة، كما يجب تشجيع مجتمع الأعمال الدولي على الاستثمار في المشاريع الإنمائية.

٤٤ - وأضاف قائلا إن التكنولوجيا هي العامل الرئيسي في الاستقلال الاقتصادي الحقيقي، وينبغي توجيه جهود خاصة نحو زيادة التعاون التقني بين الأمم المتحدة والنامية. وتنمية الموارد البشرية أمر حاسم في هذه الحقبة بالنسبة للتقدم التكنولوجي الثوري. وقال إن برنامج بلده في مجال المساعدة الإنمائية يشارك مشاركة فعالة في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني. ولدى بلده خبرة هائلة في التنمية الزراعية والريفية، وفي البرامج الإنمائية الدولية الرامية إلى تعزيز وتحسين الإنتاج الغذائي، وهو يتطلع إلى المساهمة في أعمال الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل القرن ٢١. وذكر أن بلده قد طور الخبرة في مجالات كثيرة تتصل بمكافحة التصحر، وأنشأ مركزا دوليا لتطوير ونشر المعرفة العلمية الرامية الى وقف التصحر ومنعه، عملا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا.

٤٥ - واستطرد قائلا إن برامج بلده في مجال التنمية الدولية درب ٦٠ ٠٠٠ شخص في أكثر من ١٢٠ بلدا، وأن تعاونه الإنمائي مع بلدان مختلفة في الشرق الأوسط أصبح أحد الأسس الرئيسية لعملية السلام في هذه المنطقة. والتعاون الإقليمي أساسي للتقدم الاقتصادي، ومن شأن السلام أن يساهم في ازدهار المنطقة، وذلك على غرار مساهمة الاستقرار والنمو الاقتصاديين في السلام. واختتم حديثه قائلا إن وفده يأمل في أن تؤدي التطورات الإيجابية الحاصلة في المنطقة إلى تمكين اللجنة من التركيز على القضايا الاقتصادية والإنمائية الهامة التي تواجه الأمم النامية وإلى تجنب المسائل السياسية التي لا علاقة لها بعملها.

٤٦ - السيد ري غوانغ رام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ولبقاء البشرية.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يضع كل بلد سياسات إنمائية تأخذ في الاعتبار ظروفه الخاصة به. وليست هناك صيغة واحدة للتنمية تلائم جميع البلدان وينبغي عدم فرض أية صيغة على أي بلد أو جعلها شرطا مسبقا لتقديم المساعدة.

٤٨ - واستطرد قائلا إنه نظرا للترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي فإن الممارسات التجارية الاقتصادية الدولية غير العادلة لا تعرض للخطر الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية فحسب بل تعرض التنمية المستدامة للبلدان المتقدمة أيضا للخطر. ولذلك فإن طلب البلدان النامية أن تمتنع الأمم المتقدمة عن الحمائية وتتنازل عن الديون الخارجية للبلدان النامية وتخفضها وتزيد المساعدة الإنمائية الرسمية هو طلب في محله تماما.

٤٩ - واستمر في حديثه قائلا إنه ينبغي تعزيز مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية على نحو يساهم مساهمة كبيرة في تنمية البلدان النامية. وينبغي أن تزيد البلدان المانحة مساهماتها زيادة كبيرة لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بأنشطتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وإن وفده يأمل في أن يتوصل فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية المخصص لخطة التنمية إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية وإصلاح أجهزة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية.

٥٠ - وأضاف قائلا إن التعاون الاقتصادي الإقليمي يؤدي دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وأن برنامج تنمية منطقة نهر تومين، الذي وضعته حكومته، خلق مناخ مناسبا للاستثمار الأجنبي وسيستغل الموارد البشرية والمادية المتوفرة في شرق آسيا. واختتم حديثه قائلا إن وفده سيتوسع أكثر في تعاونه الاقتصادي مع جميع بلدان العالم التي تهتدي بمثل الاستقلال والسلام والصداقة.

٥١ - تولى الرئاسة السيد رامول (الجزائر، نائب الرئيس).

٥٢ - السيد دجوندیف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه ينبغي أن تكون أهداف أية سياسة دولية ناجحة متمثلة في محاربة الحمائية، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإيجاد هياكل أساسية لصالح تنمية جميع مناطق العالم، وإنشاء بيئة دولية مواتية من أجل تعزيز قدرة كل اقتصاد على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وحل مشاكل مثل مشكلة عبء الديون، وفرص الوصول الى الأسواق، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتطوير البلدان، وحماية البيئة. وأضاف قائلا إنه ليس هناك بالفعل بديل عن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي كما أكدت ذلك نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥٣ - وأضاف قائلا إن سياسة بلده موجهة نحو إنشاء اقتصاد سليم يمكنها من أن تصبح شريكة ملائمة وتتمتع بالمصداقية تجاه الاتحاد الأوروبي. وذكر في هذا الصدد وقعت حكومته على اتفاق للتجارة والتنمية مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إبرام اتفاقات للتجارة الحرة مع عدة بلدان مجاورة.

٥٤ - واستطرد قائلا إن اقتصاد بلده عانى معاناة كثيرة من الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة ومن الحظر اليوناني المفروض عليه. غير أنه استدرك قائلا إن التعاون

الاقتصادي مع اليونان يتزايد بسرعة، وإنه على ثقة من أن الاتجاه الإيجابي سيستمر. وبسبب اعتماد اقتصاد بلده الكبير على الحالة الخارجية، أعرب عن تأييده الشديد لعولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الدولية إذ أن في ذلك فائدة لكل اقتصاد.

٥٥ - وقال ينبغي أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية لتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والدورة التاسعة للأونكتاد.

٥٦ - السيد يو زان وين (ميانمار): قال بالرغم من أن العولمة قد أتاحت فرصا جديدة للنمو في كثير من البلدان فإنها قد تسببت أيضا في زيادة تهميش بلدان أخرى. وتدرك البلدان النامية أنها تتحمل المسؤولية عن التنمية فيها، ولكنها تحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تدعم جهودها. وعلى المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان الشمال المتقدمة النمو، التزام بالمساعدة في تهيئة بيئة اقتصادية أكثر إنصافا عن طريق اتخاذ تدابير تستهدف القضاء على الفقر. كما أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل دائم وشامل لمشكلة الدين، ويشكل الاتفاق الأخير الذي أبرمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان الصناعية الرئيسية السبعة مساهمة إيجابية في هذا الصدد.

٥٧ - ومضى يقول إن مما يؤسف له كثيرا أن الالتزام بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو من أجل المساعدة الرسمية الإنمائية والالتزامات ذات الصلة لمصلحة أقل البلدان نموا لم يتم الوفاء به بعد مضي ٢٠ عاما على اعتماده. وتحتاج البلدان النامية إلى الأموال لتطوير الهياكل الأساسية في جهودها الرامية إلى وضع برامج اقتصادية كلية سليمة.

٥٨ - وتابع كلمته قائلا إن الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية يتيح الفرصة لاستعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما ضمان ألا يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة تهميش أقل البلدان نموا. وينبغي رفض المحاولات الرامية إلى إدراج قضايا جديدة في جدول الأعمال المتعلق بالتجارة مثل الاستثمار ومعايير العمل والفساد. كما أن النزعة الحمائية المقنعة في شكل مشروطيات ذات دوافع سياسية لا يمكن قبولها. ويتعارض إعلان بعض البلدان عن تشريعات تترتب عليها آثار خارج أقاليمها مع الحقوق المشروعة لدول أخرى ذات سيادة. وفي عصر التحرير والترابط لا تملك دولة عضو، مهما كانت قوتها، الحق في فرض إرادتها على الآخرين.

٥٩ - السيد خان (باكستان): قال إن الإسقاطات المتفائلة لمعدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب تعديلها عن طريق ربطها بحقيقتين هما: أن نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في تلك البلدان كان ضئيلا وفي معظم المناطق ظل متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالقيمة الحقيقية أقل من مستوى عام ١٩٨٠. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من استمرار التوسع في قيمة التجارة بمعدل أسرع من الناتج للسنة السادسة على التوالي، وأن التجارة بين البلدان النامية زادت بمعدل أسرع مما شهدته في

العالم المتقدم النمو، فلا يعرف حتى الآن هل يمكن مواصلة النمو في التجارة العالمية وهل بمقدور عدد أكبر من البلدان الاستفادة من الفرص التجارية المتزايدة.

٦٠ - ولاحظ مع القلق بروز أشكال جديدة من الحمائية وأشار إلى أن منع صادرات البلدان النامية سيأتي بنتائج عكسية لأنه سيقلل من قدرتها على التصدي لقضايا البيئية وقضايا العمالة وقال إن وفد بلده يشعر بالإحباط إزاء بطء مسيرة المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية. وسيكون اختتامها بشكل ناجح ومرض من مصلحة الجميع.

٦١ - ومضى يقول إن مما يؤسف له أن الأمم المتحدة لا تزال مهمشة في الميدان الاقتصادي وأن الجمعية العامة لم تستطع القيام بدور ذي معنى في رسم السياسة الاقتصادية الدولية. وفي الواقع، فقد تولت الريادة في ذلك المجال هيئات مثل مجموعة البلدان الصناعية السبعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات بريتون وودز. ويتعرض دور الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية للتقليص من خلال التخفيض المستمر للآلية الإنمائية ومن خلال فرض المشروطيات، بيد أن وفد بلده يعتقد أن المنظمة لا تزال محفلا لا يمكن الاستغناء عنه لايجاد حلول جديدة بشأن القضايا المستعصية وبناء توافق في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية.

٦٢ - واختتم كلمته قائلا إن السبب في عدم تحقيق السلام الشامل هو أن المجتمع الدولي لم يستطع إيجاد الإرادة السياسية الكافية للقضاء على أوجه عدم الإنصاف في البيئة الاقتصادية العالمية. إذ لم يكن هناك نقص في المبادئ التوجيهية أو في البرامج لمعالجة تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وكل ما كان مطلوبا هو العمل الملموس.

٦٣ - السيد أمزيان (المغرب): قال إن المعدل المرضي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية ينحو عموما نحو إخفاء الفوارق الواسعة النطاق القائمة بين البلدان والمناطق. وتثير الحالة في أفريقيا القلق بصفة خاصة نظرا لنمو السكان هناك بمعدل ٣ في المائة سنويا. ويعاني نصف السكان في أفريقيا من الأمية كما أن ثلثي السكان لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة. وفضلا عن ذلك، يقدر أن بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى تخسر ما يقرب من ٢,٢ بليون دولار على المديين القصير والمتوسط بسبب انعدام القدرة على المنافسة إثر اختتام جولة أوروغواي. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أنه لو نفذ بجدية برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وتوافرت الموارد المالية اللازمة لتنفيذه، فإنه سيكون في مقدور أفريقيا انتشال نفسها من الحالة الاقتصادية الاجتماعية الحرجة التي سادت فيها منذ الثمانينات. ورحب وفد بلده بقرار البلدان الصناعية الرئيسية المتعلق بتمويل خفض الدين الخارجي في البلدان المثقلة بالديون وأعرب عن الأمل في أن تكون البلدان الأفريقية من بين أو المستفيدين من ذلك.

٦٤ - ومضى يقول إن اختتام جولة أوروغواي حظي بالترحيب من جميع البلدان، ولكن مما يؤسف له أن النزعات الحمائية بدأت تظهر من جديد في أشكال جديدة من خلال معايير العمالة الوطنية والمعايير البيئية التي تسعى بعض البلدان إلى فرضها لمنع منتجات معينة من دخول أسواقها. ويتعين أن يركز المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية على استعراض تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات مراكش، ولا سيما تلك المتعلقة بتدابير مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. ويجب ألا ينقلب المؤتمر إلى ساحة تستطيع فيها القوى الحمائية تقويض تدابير التحرير التي اتفق عليها مراكش.

٦٥ - وقال إن المساعدة الانمائية الرسمية كانت تستخدم خلال الحرب الباردة كسلاح في المواجهة بين الشرق والغرب. أما في البيئة السياسية الحالية فيبدو أن الحكومات تجد صعوبة في أن توضح لمواطنيها السبب الذي يلزمها بمواصلة تقديم هذه المساعدة. وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن التنمية البشرية أن ١٠ ٠٠٠ ثقافة من الثقافات المختلفة الموجودة في العالم يزداد تعرضها للتهميش أو الاختفاء. وأعرب عن أمله في أن تدرك البلدان ذات أكبر تأثير في الاقتصاد العالمي أن التنوع الثقافية يكتسب الأهمية نفسها التي يتمتع بها التنوع البيولوجي.

٦٦ - وتابع كلمته قائلا إن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة سيحالفها نجاح كبير إذا استطاعت حل المشاكل المتعلقة بنقل التكنولوجيا والموارد المالية. وقال إن وفد بلده يرحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأعرب عن أمله في أن تحصل على الموارد المؤسسية والمالية اللازمة.

٦٧ - وأضاف أن الأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة وتقلص حجم المساعدة الإنمائية الرسمية يهددان الطابع المتعدد الأطراف والتعاون الدولي، بالرغم من اقتناع كل فرد منا بضرورة العمل الجماعي والمنسق في التصدي للتحديات التي تواجه العالم. وقال إن وفد بلده يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء المحاولات الرامية إلى فرض إصلاحات من طرف واحد على الأمم المتحدة من خلال حجب الاشتراكات وينبغي دفع هذه الاشتراكات كاملة في حينها ودون شروط.

٦٨ - السيد ديسيكو (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب على المجتمع الدولي ضمان عدم تهميش أقل البلدان نموا في ظل الاتجاهات الكبيرة لعولمة الإنتاج وتحرير التجارة. وتشعر جنوب أفريقيا بالارتياح إزاء الجهود المبذولة من أجل الإصلاح والانتعاش ليس في منطقتها دون الإقليمية فحسب وإنما في أجزاء أخرى من أفريقيا أيضا. واستطاعت المنطقة من خلال التعاون الوثيقة ضمن إطار عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتخاذ خطوات جديدة باتجاه تصورها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل الاقتصادي من خلال التعاون الاقتصادي والمساعدة المتبادلة والشراكة لأغراض التنمية. ومن المأمول فيه أن يساعد التكامل الاقتصادي للمنطقة في تقويتها للقيام بدور مهم في الاقتصاد العالمي وفي التكامل العالمي. وحث المجتمع الدولي على إعادة النظر في القضايا المعلقة في خطة التنمية والدخول في مفاوضات بناءة بشأنها وتقديم الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة الخاصة بأفريقيا.

٦٩ - ومضى يقول إن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بالرغم من أنه لا يمثل بديلا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ينبغي تعزيزه كجزء من الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية. وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا، في هذا الصدد، بعقد كوستاريكا لمؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ كمواصلة للجهود المتعلقة بتعزيز هذا التعاون.

٧٠ - وقال ينبغي أن تساعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في تحديد استراتيجية عملية للتنمية المستدامة. وينبغي، في هذا الصدد، تعزيز دور لجنة التنمية المستدامة من أجل توجيه مزيد من الاهتمام لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة على نحو فعال داخل منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لعناصر جدول أعمال القرن ٢١ التي لم يجر استكشافها بصورة ملائمة في السابقة، بما في ذلك الصلة بين التجارة والبيئة. وتعتقد جنوب أفريقيا أن البلدان النامية ينبغي ألا تتضرر أكثر من جراء نظام تجاري دولي يؤثر بشكل سلبي على التعاون في ميدان التنمية والبيئة. وفي ضوء التزام الحكومة بتنفيذ استراتيجيات من أجل القضاء على الفقر وإيمانها بضرورة أن تظل الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي العالمي على رأس أولويات الأمم المتحدة، فإنها ترحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتؤيده تأييدا تاما.

٧١ - واختتم كلمته قائلا إن استمرار التأييد لاتخاذ مبادرات على الصعيد الوطني والدولي من أجل تطبيق نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، بما في ذلك تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ينبغي أن يحظى بأولوية في الاهتمام.

٧٢ - السيد أغييف (كازاخستان): قال إن سرعة النمو الاقتصادي والترابط المتزايد هما السمتان المميزتان للفترة الراهنة. وقد أرست الثورة الإعلامية الأساس لأنواع جديدة من الصناعات العلمية والتكنولوجية وقللت من أهمية القطاعات الصناعية التقليدية. بيد أن سرعة النمو الاقتصادي وازدياد الترابط يدعوان إلى اتباع نهج عالمي إزاء معالجة المشاكل الاقتصادية التي ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي فيها.

٧٣ - وأعرب عن ترحيب كازاخستان بالتعاون الدولي في مجال إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وقد بدأ اقتصاد كازاخستان مرحلة الخروج من أسوأ أزمات الفترة الانتقالية. وتتبع الحكومة سياسات سليمة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأعرب عن أمله في أن تنضم كازاخستان قريبا إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إنها تؤيد بشدة الإجراءات التي اتخذت لتسهيل العبور في دول آسيا الوسطى غير الساحلية.

٧٤ - وأضاف أن جزءا كبيرا من أراضي كازاخستان يمكن أن يطلق عليه منطقة للكوارث الإيكولوجية، كما أن بعض المشاكل مثل جفاف بحر الآرال لا يمكن أن تعالجها كازاخستان بمفردها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور أنشط في ذلك المجال.

٧٥ - السيد كسار (مالطة): قال إن جهود حكومة بلده الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوحيد السياسات الاجتماعية تهتدي بالاستمرارية الجديدة. فقد شهدت مالطة في السنوات القليلة الماضية، توسعا كبيرا في المؤسسات وفي تنظيم المشاريع صاحبه تقلص التدخل الحكومي المباشر عن طريق التفويض في السلطة وتحقيق اللامركزية. وقال إن حكومة بلده شرعت في تنفيذ عملية لتحويل دولة الرفاه إلى مجتمع الرفاه، تهدف إلى تكامل الخدمات الاجتماعية يربطها قدر الإمكان باحتياجات الأفراد الشخصية بدلا من ربطها باحتياجات الفئات المجهولة العريضة. ويعتبر التعليم أحد الأولويات العليا لدى الحكومة، وقد ساهمت مالطة من خلال برامج تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف في الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بمنح الفرصة للطلاب، ولا سيما من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلدان الكمنولث للدراسة في مؤسساتها للتعليم العالي.

٧٦ - ومضى يقول إن الفقر لا زال يهدد التماسك الاجتماعي في العالم. وقد أكد الاحتفال في هذه السنة بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وعي المجتمع الدولي بتلك الحقيقة واعترافه بأن المساعدة المتعددة الأطراف والمساعدة الثنائية يمكنها أن تحدث التغيير المطلوب. ولا يمكن، في هذا الصدد، التقليل من الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية نظرا لأنها غالبا ما تستثمر في العمل على مستوى القاعدة الشعبية من خلال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمجتمعية التي تؤثر على البيئة البشرية والطبيعية. ويتطلب القضاء على الفقر استدامة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي أن يساهم مؤتمر القمة العالمي للأغذية المقرر عقده في روما مساهمة فعالة في تحقيق تلك الغاية.

٧٧ - وأضاف أن التركيز الحالي على التنمية المستدامة نجم عن الإدراك بوجود صلة متأصلة بين الإنسان وبيئته، ولذلك ينبغي النظر إلى التنمية بوصفها تعتمد على البيئة الطبيعية وناتجة عنها. وتتميز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١ بأهمية خاصة في هذا الصدد ويماثلها في ذلك برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٧٨ - السيد دو سيلفا (سري لانكا): قال إنه نظرا لاهتمام حكومة بلده الكبير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنها ترى ضرورة أن يضع المجتمع الدولي استراتيجيات ملائمة لتسهيل تحسين الأحوال المعيشية للبشرية جمعاء. ويمثل وضع خطة للتنمية أهمية حيوية، في هذا الصدد، نظرا لأنها تؤكد الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية، وهما عنصران حيويان لنهوض البلدان النامية واستقرارها. ولذلك ينبغي أن تضاعف اللجنة الثانية من جهودها لإكمال عملها بشأن تلك الوثيقة.

٧٩ - وأضاف أن البلدان النامية تحتاج لالتزامات سياسية قوية وسياسات مماثلة كي تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية. إلا أن الجهود الوطنية يجب استكمالها بتعزيز التعاون مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الأخرى. ويجب أن تدرك البلدان المتقدمة النمو، في هذا الصدد، أن مساعدتها المقدمة إلى البلدان النامية ستعود عليها بالفائدة أيضا. كما يجب أن يستمر بذل الجهود لتوسيع نطاق

التعاون بين بلدان الجنوب نظرا لأن الوحدة والانسجام والتنسيق بين جميع الدول أصبحت أكثر أهمية مما كانت عليه في السابق.

٨٠ - واستدرك قائلا وبالرغم من تحسن الاقتصاد العالمي وحالة كثير من البلدان النامية فإن الغالبية العظمى من البشر لا تزال تعيش تحت وطأة الفقر.

٨١ - ومضى يقول إنه في حين يرى المشاركون في النقاش المتعلق بالتنمية أن الاندماج في شبكة اقتصادية عالمية وحيدة هو الخيار الوحيد المفتوح للبلدان النامية، فإن اهتماما قليلا قد أعطي للمشاكل الخاصة بكل بلد من البلدان النامية التي تشمل الضغوط السياسية والاجتماعية التي تواجه حكوماتها. وفي الواقع، أن العولمة لم تثبت في جميع الأوقات أنها الدواء العام للبلدان النامية بل وربما زادت من معاناتها بدلا من أن تعود عليها بالفائدة وذلك لأن الترابط قد جعل اقتصاداتها الهشة أكثر ضعفا في مواجهة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وبالتالي فإن المهمة العاجلة للسياسات الوطنية والدولية هي ضمان قيام البلدان النامية بدور معزز في التجارة العالمية عن طريق توسيع وتنويع أسواق ومنتجات البلدان النامية المعدة للتصدير. وهناك حاجة ملحة إلى بذل جهد حاسم لتوسيع وتحسين أوجه التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الحوار البناء استنادا إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة والفوائد المتبادلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠